

الدور الاجتماعي للتعليم في المجتمعات النائية

«دراسة انتربولوجية اجتماعية ميدانية»

دكتور

توفيق الحسيني عبده

كانت عملية التنشئة الاجتماعية في المجتمعات التقليدية تم من خلال التفاعل التلقائي عبر الأجيال ، حيث تنتقل العادات والتقاليد ومعابر السلوك المقبولة ، من جيل إلى جيل عن طريق المحاكاة والتقليد . وكانت الأسرة تقوم – إلى جانب وظيفتها البيولوجية – بوظيفة تربية محدودة وهي تزويـد أفرادها بالمعلومات الأولية عن البيئة المحيطة وتعلم القليل من المهارات والخبرات التي تتطلبها مستلزمات الحياة الفضـورية .

أما اليوم وبعد قيام الدول وتعقد المجتمعات أصبحت وظيفة التعليم في المجتمع المعاصر من أهم وظائف الحكومات ، التي تخصص لها مؤسسات بعضها كالوزارات والمصالح التعليمية المختلفة . وتحرص الحكومات الرشيدة في الدول المتقدمة على وضع الخطط والبرامج القومية التي تهدف إلى النهوض بالتعليم وتحديثه وتطويره لتحقيق أقصى درجة من الرقى العلمي والتقدم الثقافي والإجتماعي لشعوبها ، كما تخصص الإستثمارات الكافية للإنفاق على التعليم في مختلف مراحله . كما أصبح التعليم من أهم وسائل التغيير الإجتماعي وإنتقال المجتمعات من مرحلة التخلف والتبعية إلى مرحلة التقدم والحداثة مع ما يستتبع ذلك من تغيير مصاحب في النظم الإجتماعية الأخرى . وبذلك تغير نظم المجتمع في معية واحدة محدثة إنطلاقة نحو الهدف المنشود .

وتبرز أهمية التعليم في إحداث الحراك الإجتماعي وإذابة الفوارق بين الطبقات وبذلك تقل التوترات الإجتماعية التي قد توجد بشكل أو باخر وتهدد الكيان السياسي للدول والحكومات وتوؤـد إلى الثورات .

فالتعليم هو أحد النظم الإجتماعية التي تمكن الشخص من أن ينتقل من طبقة إجتماعية إلى طبقة أعلى ويحتل منزلة إجتماعية مرموقة . وهذه الحقيقة في حد ذاتها تلئ عبيداً ثقيلاً على نظام التعليم ، ولا نكون مغالين إذا قلنا إن قدرأً كبيراً من مستقبل المجتمع يتوقف على نجاح التعليم في القيام بهذا الدور .

وإذا كانت الدول المتقدمة تحرص على توفير فرص التعليم لشعوبها وتعمل دائماً على تطويره ، فإن حاجة الدول النامية إلى هذا التطوير تبدو ضرورة لا مفر منها ، للحاجة بركب التقدم والإزدهار الثقافي وأيضاً القضاء على الأمية والتخلف .

إلا أن السياسات التعليمية التي تطبق في الدول النامية – ومن أمثلتها جمهورية مصر العربية – توضع وتخطط بصورة شاملة ، كما تنفذ أيضاً على المستوى القومي كله دون أن تأخذ في الاعتبار ظروف وأوضاع المجتمعات المحلية سواء أكانت قروية أم صקלאية والتي مختلف واقعها الاجتماعي والثقافي عن باقى أجزاء الوطن الكبير . ومن ثم أصبحت الحاجة ماسة لوضع خطط وسياسات تعليمية تقوم على دراسات إجتماعية وتربيوية حتى يتحقق التعليم في تلك المجتمعات المحلية هدفه المنشود .

لذلك يجب أن تتضمن السياسة التعليمية القومية ، النهوض بالتعليم في المجتمعات النائية كمجتمعات الصحاري والواحات ، وهي التي اصطاحت وزارة التربية المصرية على تسميتها بالمناطق ذات الطبيعة الخاصة تمييزاً لها عن مجتمعات وادى النيل .

ولا شك أن تلك المناطق النائية قد عانت – لظروف تاريخية – إهمالاً ملحوظاً لسنوات طويلة ، ولم يتوفّر بها القدر الكاف من المرافق والخدمات عامة والتعليم بصفة خاصة ورغم الجهد الذي بذلت لإنشاء بعض المدرس الحكومية في الآونة الأخيرة ، إلا أن المناهج والمقررات الدراسية لهذه المدارس لم تكن متوافقة مع الظروف الإجتماعية والاقتصادية والثقافية

المتميزة التي تسود تلك المناطق ، مما أدى إلى التقليل من أهمية النور الذي يمكن أن يقوم به النظام التعليمي في النهوض بسكان مجتمعات الصحاري والواحات .

مجال البحث :

يشمل البحث المناطق التي يطلق عليها ذات الطبيعة الخاصة أو النائية وهي التي تشكل المجتمعات المحلية التي توجد داخل الحدود الإدارية لست محافظات هي : شمال سيناء – جنوب سيناء – الوادى الجديد (وتشمل الواحات الداخلية والخارجية) – ومطروح (وتتبعها واحة سيوة) – البحر الأحمر – وأيضاً الواحات البحريية التي تتبع محافظة الجيزة في الوقت الحاضر .

هدف البحث :

١ - إبراز الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه التعليم في النهوض بالمجتمعات النائية .

ودراسة المشكلات الإجتماعية التي تبدو كمعوقات أو صعوبات تواجه تعليمها وتحديه وتطوره .

٢ - التعرف على الظروف والأوضاع البيئية والإقتصادية والإجتماعية والسكانية السائدة في المناطق النائية وعلاقتها بالعملية التعليمية حتى يمكن وضع سياسة تعليمية ملائمة تتفق مع هذه الظروف .

٣ - استطلاع آراء والاتجاهات السكان نحو ما يقدم لهم من خدمات تعليمية ، والوقوف على مدى استعدادهم للمشاركة والمساهمة الفعالة مع الحكومة في تنفيذ برامج النهوض بالتعليم في المجتمع المحلي :

الفرضيات النظرية :

تقوم الدراسة الإجتماعية للمجتمعات المدروسة على ثلاثة فرضيات رئيسية هي :

١ - تشكل الظروف البيئية في المجتمعات النائية أو المنعزلة نظراً متميز مختلف من مجتمع لآخر . ومن ثم يتطلب الأمر إتباع مداخل تعليمية معينة تتفق مع هذه الظروف .

فالسياسة التعليمية التي تخطط مركزياً لتلائم احتياجات ومتطلبات الحياة في المجتمعات الحضرية ذات النطع العام ، لا تتفق بالضرورة مع احتياجات المجتمعات ذات الطبيعة الخاصة .

٢ - تلعب النظم الإجتماعية دوراً بارزاً في العملية التعليمية ويتوقف نجاح الخطط والمشروعات التربوية على فهم وإدراك نظم المجتمع وثقافته . ذلك أن النظام التعليمي جزء لا يتجزأ من البناء الإجتماعي للمجتمع ، ولا بد أن يتوافق هذا النظام مع بقية النظم الأخرى . كما أن دراسة وفهم طبيعة المشكلات الإجتماعية يساعد مساعدة فعالة في حل العقبات التي تواجه التعليم .

٣ - أن مشاركة الأهالي في محاولة النهوض بالتعليم في مجتمعاتهم مع الجهد الحكومية أمر يجب أن يؤخذ في الحسبان ، سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ .

وبدون هذه المشاركة يفقد السكان حماسهم للإنجاح المشروعات التي تنفذ في مجتمعاتهم ، بل يصل الأمر أحياناً إلى معارضتها وتعويق تنفيذها .

طرق جمع البيانات :

جمعت البيانات بالطرق المعروفة في البحوث الإجتماعية والأنثروبولوجية وأهمها :

(أ) استهارة استبيان عن الواقع الإجتماعي وعلاقته بالواقع التعليمي في كل منطقة .

(ب) المقابلات الفردية والجماعية مع السكان والمسئولين عن التعليم :

(ج) الإحصاءات والمعلومات المنشورة .

(د) الملاحظة المباشرة من خلال الزيارات الميدانية للمجتمعات موضوع الدراسة .

موضع البحث

يهم علماء الاجتماع والأنثربولوجيا عند دارستهم للظواهر الاجتماعية ، بالتعرف على الأبنية الاجتماعية وما يسود فيها من نظم اجتماعية وثقافية ، كما يهتمون أيضاً بتحليل العلاقات المتبادلة بين هذه النظم والكشف عن الوظائف التي تؤديها .

ومفهوم الوظيفة – كما هو معروف عند علماء الاجتماع والأنثربولوجيا يتناول الأدوار التي يقوم بها النظام الجزئي في البناء الكلى الذي هو جزء منه . أو على حد تعريف راد كليف براون (٣) للوظيفة الاجتماعية بأنها «نصيب النشاط الاجتماعي الجزئي في النشاط الكلى الذي يولف جزءاً فيه . فوظيفة أي ظاهرة من الظواهر – أو أي عنصر من عناصر السلوك – الاجتماعي – هو الدور الذي تؤديه هذه الظاهرة في الحياة الاجتماعية التي تعبّر عن النسق الاجتماعي الكلى وتصدر عنه . والمقصود بالنسق الاجتماعي الكلى هنا هو البناء الاجتماعي وكذلك كل الممارسات والمناشط والعادات الاجتماعية التي ينعكس البناء فيها من ناحية ، ويستمد منها وجوده وكيانه من ناحية أخرى (٤) .

ولما كان التعليم نظاماً إجتماعياً يرتبط بالنظم الاجتماعية الأخرى بعلاقة تأثير متبادل فإن له وظيفة أساسية في المجتمع . وقد تكون هذه الوظيفة مثالية بمعنى أنها تشمل الأنشطة التي يفترض أن يقوم النظام بتحقيقها ، وقد تكون الوظيفة واقعية بمعنى أنها تشير إلى أنشطة أعضاء المجتمع عندما يقومون بأداء أدوارهم الفعلية (٥) .

لذلك فإن دراسة النظام التعليمي في المجتمعات ذات الطبيعة الخاصة قد تناولت الناحية المثالية للوظيفة بمعنى الدور الاجتماعي الذي يمكن أن

يلعبه التعليم للنهوض بالمجتمع لو توفرت له مقومات النجاح ، كما شملت الدراسة أيضاً الناحية الواقعية لوظيفة التعليم ، وإلى أى حد يتحقق نظام التعليم الحالى في المجتمعات المدروسة الأهداف المرجوة ، وما هي أهم المشكلات والصعوبات التي تقف عقبة في سبيل تحقيق هذه الأهداف .

وحيث أن أي نظام إجتماعي لا يمكن دراسته بمعزل عن النظم الأخرى ، كما أن المجتمعات التي شملها البحث توجد في مناطق مختلفة . لذلك فسوف يقوم تحليلنا للنظم الإجتماعية وعلاقتها بالتعليم من خلال التركيز على ثلاثة موضوعات نحقق فيها الفرض النظري الذي قامت عليها الدراسة وتبين الدور الإجتماعي للتعليم في المجتمعات النائية . وهذه الموضوعات تشكل الخصائص والسمات الرئيسية التي تشارك فيها كل المجتمعات المدروسة ، مع الإشارة إلى الخصائص الفارقة التي قد يتميز بها مجتمع عن غيره وعلاقة ذلك التشابه والإختلاف بالتعليم في تلك المجتمعات .

الظروف البيئية :

تميز المناطق ذات الطبيعة الخاصة ببيئة صحراوية متطرفة المناخ محدودة الموارد المائية ، ولذلك فهي تختلف اختلافاً بيناً عن المجتمعات وادى النيل .

ونظراً للظروف الطبيعية القاسية وندرة المياه ، تعتمد حياة الإنسان والحيوان والنبات إعتماداً كلياً على المياه المستخرجة من باطن الأرض في شكل عيون أو آبار ، وأينما توفر هذه المصادر المائية في أى بقعة من الصحراء يستقر السكان ويقيمون مساكنهم أو خيامهم حولها .

وعلى هذا النذر البسيط من الماء يحترف السكان الزراعة البسيطة أو ما يسمى بالزراعة البستانية مجرد إمدادهم بالمواد الغذائية الأولية التي تستهلك محلياً ، ويحصلون على بقية احتياجاتهم من الطعام عن طريق تبادل ما يتبقى لديهم من محصول البلح أو الزيتون مع الجماعات الأخرى .

أما عندما يتوفّر قدر من الأمطار على السواحل الشماليّة كما هو الحال في مطروح أو شمال سيناء ، فيقوم السكان بزراعة فصلية في موسم الشتاء فقط وأهم محاصيلها القمح أو الشعير وبعض الفاكهة .

أما في الواحات مثل البحريّة وسيوه والداخلة والخارجية فتلعب الظروف البيئيّة دوراً أكبر في حياة السكان ، فبالإضافة إلى قسوة الحياة وشظفها ، تتميز هذه المجتمعات بعزلة واضحة تبعدها عن تيار الثقافة والمدنية .

وفي البحر الأحمر تشكّل الظروف الطبيعية المتمثّلة في الجبال والهضاب المتباينة عقبات طبيعية أمام استقرار السكان وتواجدهم في مجتمعات دائمة مستقرة ، اللهم إلا في مناطق استخراج المعادن والبرول حيث تقام مقرات صناعية يعمل بها بعض السكان بعيداً عن مواطنهم الأصليّة . كما أن الأجور العالية التي تدفعها الشركات هناك تجذب عدداً من صغار السن – ومن هم في سن التعليم للعمل في المصانع أو مناجم التعدين مما يجعلهم ينصرفون عن الاستمرار في المدارس هذا بالإضافة إلى ما يتعرّض له السكان في بعض الأحيان من مخاطر السيول المائية الجارفة التي تهدّد موارد رزقهم وتدمّر ممتلكاتهم ومساكنهم ، أو الجدب الشديد وعدم نزول الأمطار في أحيان أخرى ، فيها جرون إلى المدن والموانئ كالغردقه وسفاجا والقصير للعمل بالأجر .

وقد شكلت هذه الظروف الطبيعية والبيئيّة القاسيّة عقبة هامة أمام انتشار التعليم في المناطق النائية . كما أن تباعد المقرات السكنيّة يجعل من العسير على الأبناء السير لمسافات بعيدة للوصول إلى المدارس ، بالإضافة إلى أن وعورة الطرق وصعوبة المواصلات يؤثّر تأثيراً مباشراً على انتظام التلاميذ ، الأمر الذي يؤودي إلى تناقص أعدادهم وبخاصة في السنوات الأخيرة من التعليم الابتدائي .

ثانياً : النظم الاجتماعيّة :

تلعب النظم الاجتماعيّة السائدة في المجتمعات ذات الطبيعة الخاصة دوراً بالغ الأهميّة في العملية التعليمية برمتها . إذ ينعكس هذا الدور سلباً أو إيجاباً

على اتجاهات الأهالى نحو جلوسى تعلم الأبناء من الجنسين بصفة عامة – هذا من ناحية – والتمييز بين البنين والبنات في التعليم من ناحية أخرى :

فيينا يفرض النظام الاجتماعى القبلى السائد في مجتمعات البدو في سيناء ومطروح قيوداً على تعليم البنات عامة أو على الأقل حتى سن معينة ، نجد النظم الاجتماعية غير القبلية السائدة في مجتمعات الحضر كالعرיש والواحات تجذب مبدأ المساواة بين الجنسين في التعليم في جميع مراحله .

ولا يعني هذا بطبيعة الحال تخلف النظام الاجتماعى القبلى عن غيره ، بل إن طبيعة الحياة في تلك المناطق قد تستلزم هذه القيود . فإذا تغيرت المظاهر الاجتماعية التقليدية التي تعيشها هذه المجتمعات ، فلا بد أن يصاحب ذلك تغير مماثل في النظرة إلى التعليم ، وهذا ما سوف تتحققه التنمية الشاملة التي تغنى بالجانب الاقتصادي للتنمية والجانب الاجتماعي في وقت واحد .

ويهمنا من دراسة النظم الاجتماعية في هذا البحث مدى العلاقة بين النظم الاجتماعية والتعليم . وسوف تتضح هذه العلاقة من خلال تحديد المشكلات الاجتماعية التي تؤثر تأثيراً مباشراً على التعليم والتي تمثل في :

(١) الزواج المبكر :

وهي ظاهرة اجتماعية شائعة تعانى منها كل المجتمعات المدروسة إذ يتراوح سن الزواج بالنسبة للفتيان بين ١٦-٢٠ سنه . أما البنات فيتراوح سن زواجهن بين ١٣-١٦ سنه . ويساعد على تفشي هذه الظاهرة عدم الالتزام بالسن المقيق المدون بشهادات الميلاد عند توثيق عقود الزواج – بل يكتفى في كثير من الأحيان بشهادة تسنين طبية يصدقها مفتشو الصحة وأحياناً أخرى بشهادة شيخ القبائل ، الذين يعلمون تماماً أن الفتاة لم تصل بعد إلى السن القانونية للزواج .

وقد لا يتم الزواج بحضور المؤذن الرسمى «المأذون» إذ من الممكن تبعاً بمقاييس هذه المجتمعات وبصفة خاصة المجتمعات البدوية في محافظات مطروح وسيناء الشهالية والخطوبية والبحر الأحمر ، أن يتم الزواج بالطرق العرفية التي

لا تتطلب أية إجراءات أو مستندات رسمية ، ثم تحرر وثيقة الزواج بعد فترة من الزمن تطول أو تقصير فيها يعرف باسم « تصدق على زواج » وذلك عندما يمر المأذون الرسمي على الواحات أو النجوع أو المقرات السكنية المنتشرة في الصحراء مرة أو مرتين في السنة ، وقد يكون الزوجان قد أنجبوا طفلها الأول .

(ب) تصدّد الزوجات :

تقوم المرأة في المجتمعات البدوية – بجانب وظيفتها الاجتماعية – بدور هام في الحياة الاقتصادية ، إذ يحتم مبدأ تقسيم العمل بين الجنسين في هذه المجتمعات أن تؤدي المرأة الأعمال المنزلية المعتادة وتربية الأطفال وترعاهما وتجمع حطب الوقود وتحلّب الماء اللازم للأسرة حتى ولو وجد على مسافات بعيدة . وكلها أعمال يأنف الرجل من الاشتغال بها ولا يؤدي أيّاً منها ، بل يكتفى بالعناية بقطيع الإبل والغنم ومزاولة حرف الرعي التي تعد في نظره أشرف الحرف وأنبتها .

ولما كانت حرف الرعي تتطلب السير بالقطيع مسافات بعيدة بحثاً عن الماء والكلأ ، فإن الراعي يستعين بالأبناء الذكور لمساعدته في التجوال بين شعاب الصحراء الوعرة المسالك . وكلما زاد عدد الأبناء استطاع اقتناء المزيد من أعداد القطيع ومن ثم تزداد ثروته ، وتعلو منزلته الاجتماعية بين أقرانه . ولما كانت الزوجة الواحدة لا تنجب إلا عدداً محدوداً ، فإن الرجل يلتجأ إلى تعدد زوجاته ليحصل على مزيد من الأبناء وخاصة الذكور وبذلك يزيد من دخل الأسرة الممتدة . وتضطره الحياة الرعوية التي يحياها إلى عدم الاهتمام بتعليم هؤلاء الأبناء ، لأن حرف الرعي التي يمارسها هو وأولاده من بعده لا تتطلب مهارة أو معرفة يمكن الحصول عليها عن طريق التعليم ، بل إنها تحتاج فقط إلى بعض الخبرات والمعلومات الأولية التي ينقلها السلف إلى التلخف . كما أن حياة التنقل والترحال تؤدي إلى عدم الاستقرار في مكان معين يسمع للأبناء بتلقي العلم في المدارس بصورة منتظمة .

(ج) إهمال تعليم البنات :

يسود في كل المجتمعات ذات الطبيعة الخاصة التي شملها البحث النظام الأبوى حيث السيادة والسلطة للذكور دون الإناث : وترتب على النظرة الوضيعة التي ينظر بها إلى المرأة في تلك المجتمعات إهمال تعليم البنات أو على الأقل الاكتفاء بالتعليم حتى السنة السادسة الابتدائية أو دونها بقليل : وذلك توقعًا لزواجهما في سن مبكرة لرجل سيستفيد بخدماتها الاجتماعية والاقتصادية ، كما تحرم التقاليد السائدة عدم خروج الفتاة وهي في مرحلة النضوجخشية العار والقيل والقال ، فتمكث في البيت تساعد أمها في الأعمال المنزلية وتتلقي مبادئ الحياة التقليدية حتى تتزوج لتر بنفس دوره الحياة وهكذا .

ثالثاً : السكان :

ينقسم سكان المجتمعات النائية بصورة واضحة إلى بدو وحضر ، فيعيش سكان الحضر في مدن مستقرة كما هو الحال في العريش ومرسى مطروح والغردقة وهي غالباً مدن عواصم المحافظات . حيث توفر بعض الخدمات والمرافق وأيضاً الأبنية التعليمية بمختلف أنواعها ، كما يسهل الاتصال بباقي أنحاء الوطن عن طريق شبكة من الطرق التي تربط السكان بالعالم الخارجي ، ولا سيما بعد إنشاء عدد من المطارات الداخلية وانتظام خطوط جوية تربط هذه الأقاليم بالعاصمة . هذا فضلاً عن توفر قدر لا بأس به من وسائل الأعلام المختلفة .

ولقد كانت سهولة المواصلات عاملًا هاماً أدى إلى زيادة فرص الاتصال الثقافي بين سكان الحضر ، زاد من فعالية احتكاكهم بذلك العدد الهائل من الوافدين من أبناء وادي النيل الذين يعملون بالخدمات وموقع الانتاج المختلفة بعاصمة المحافظة .

وقد انعكست آثار هذا الاتصال والاحتكاك الثقافي في النظر إلى التعليم كقيمة اجتماعية يسعى إليها سكان الحضر والوافدون على السواء ، حيث يحرصون على تعليم البنين والبنات دون تمييز على الإطلاق في كل المراحل التعليمية حتى الجامعية . ولذلك فإن المشكلة الأساسية التي تواجه الأجهزة

التعليمية هناك ، هي تلبية احتياجات السكان بتنوع الخدمات التعليمية وفتح المزيد من المدارس المختلفة ، بل وصل الأمر إلى حد المطالبة بإنشاء كليات للتربيـة كما لوحظ في مدينة العريش .

أما السكان البدو فهم الفئة الأكثر حرماناً من الخدمات عامة والتعليم بصفة خاصة ، مع أنهم الأولى بالرعاية والاهتمام . وذلك لأن الظروف المعيشية القاسية التي يعيشونها وحياة التنقل والترحال قد باعدهم بينهم وبين الاستقرار النسبي على الأقل الذي يتطلب التعليم ، لأن هذا الاستقرار هو العامل الأساسي في استكماله واستمراريه .

كما أن حياة الرعي وهي الحرفة الرئيسية – إن لم تكن الوحيدة – لمعظم السكان قد استلزمت تواجد مساكنهم أو خيامهم على مسافات متباينة في جوف الصحراء بعيداً عن أية مراكز عمرانية .

ولذلك فإن الكثافة السكانية في هذه المناطق البدوية ضئيلة جداً إذا قورنت بالمناطق الأخرى . فإذا أضيفت صعوبة المواصلات وعدم توافر طرق معبدة لتبيـن لنا من أول وهلة الحرمان الشديد الذي يعانيه سكان الـبادـية ، فلا تـوجـد مـبانـى تـصلـحـ كـمـدرـسـةـ حتىـ فـيـ أـبـسـطـ صـورـهـ ، ولاـ يـسـتـطـعـ المـدـرـسـ الـوـافـدـ العـيـشـ منـعـزاـلـاـ فـيـ مـثـلـ تـلـكـ الـبـيـئـاتـ . وـحـيـثـ آـنـهـ لاـ يـوـجـدـ مـنـ أـبـنـاءـ الـبـدـوـ مـنـ يـصـلـحـ لـوـظـائـفـ التـدـرـيسـ ، فـإـنـ الـمـشـكـلـةـ سـتـظـلـ قـائـمةـ مـاـ لـمـ تـتـصـلـىـ الـجـهـاتـ الـمـعـنـيةـ لـخـلـهـاـ بـوـسـائـلـ غـيرـ تقـليـديةـ .

ولقد أدرك السكان البدو أنفسهم هذه الصعوبات ، ونما لديهم الوعي بالأهمية المتزايدة للتعليم في الوقت الحاضر والإيمان بدوره في تطوير الحياة في المجتمع البدوى ولظراً لارتفاع مستوى المعيشة نسبياً بين البدو وتنفيذ بعض المشروعات التي عادت عليهم بدخل ميسور ، فقد لمسنا اتجاهات إيجابية نحو المشاركة مع الحكومة في حل هذه المشكلة ، وأمكن فعلاً كما حدث في سيناء ومطروح التغلب على بعض الصعوبات والعقبات التي تواجه التعليم ، كما بدأ بعض شيوخ القبائل في إقامة مبانٍ متواضعة تصلح كمدارس ذات فصل واحد ،

يجاورها سكن بسيط للمدرس ، وتعهدوا بتوفير مستلزمات الحياة والمعيشة الضرورية لمن يقوم بمهمة التدريس بهذه المناطق النائية .

ولكن هذه الجهود التطوعية ما زالت في طور النشأة الأولى ، وما تم منها لا يعدو عدداً يسيراً لا يتناسب مع جموع السكان البدو المنشرين في الصحراء ولا يرقى إلى مستوى النهوض بالتعليم كمحاولة جادة وصادقة للارتقاء والتقديم لأبناء الوطن جميعاً ، وإيماناً بدور التعليم كعنصر أساسي وهام من عناصر التغيير الاجتماعي واستيطان البدو لخدمة مجتمعهم .

أما سكان الواحات فإنهم يميلون إلى الخصائص والسمات الحضرية أكثر من الخصائص البدوية ، فهم يعيشون حياة مستقرة في مدن صغيرة كالداخلة والخارجة والبحرية وسوسة وموط ، أو في قرى لا تبعد كثيراً عن مدن الواحات . ويسارسون الزراعة الكثيفة ويعتمدون على المحاصيل الزراعية اعتماداً أساسياً في معيشتهم .

ولقد كان لهذا الاستقرار الاقتصادي أثر مباشر على اتجاهات الأهالى نحو التعليم بصفة عامة والمساواة الكاملة في فرص تلقي العلم بين الجنسين . للدرجة أن نسبة الفتيات في مدارس الواحات الداخلية والخارجية (٥٢٪) تفوق نسبة البنين (٤٨٪) كما لوحظ أيضاً إقبال فتيات الواحات على التعليم الفنى بأنواعه الثلاثة (زراعى ، صناعى ، تجاري) بل أن الكثير من مشاكل التعليم المختلط من الجنسين لا نجد لها أثراً في مجتمعات الواحات .

وقد ترتب على ذلك نتيجة هامة ذات دلالات اجتماعية وتعلمية عميقة ، فنظرآ لهذا الإقبال المتزايد على التعليم من سكان الواحات – وبخاصة بعد افتتاح أقسام للمعلمين ببعض المدارس تطورت فيما بعد إلى معاهد مستقلة – فقد بدأ الآن عدد خريجي هذه المعاهد ، وبخاصة في المرحلة الأولى ، يزيد عن حاجة المدارس الموجودة بالواحات ، وبالتالي قل عدد المدرسين الوافدين حتى كاد أن يتلاشى . ومن المتوقع أنه في غضون السنوات الخمس القادمة ستكون كل مدارس المرحلة الأولى بالواحات قد اكتفت ذاتياً بأبنائها

المعلمين بل قد يضطر بعض هؤلاء إلى العمل في وظائف التدريس خارج الواحات .

ولقد كان لهذه الزيادة المطردة في عدد المعلمين المحليين نتائج إيجابية عديدة على العملية التعليمية . كان من أهمها أن المعلم المحلي أقدر على فهم الثقافة السائدة في مجتمعه من المعلم الوافد ، بالإضافة إلى تجنب مشكلات الاغتراب والإقامة . ومنها أيضاً أن المعلم المحلي يدرك اللهجات المحلية والمصطلحات الفظوية ويعني تماماً دلالاتها الاجتماعية والثقافية والتي تختلف من مكان إلى مكان في المعنى والمضمون .

وتبدو أهمية هذه المسألة عندما تسود مجتمعاً ما لغة أخرى بجانب اللغة العربية كما هو الحال في واحة سيوه ، حيث تشكل ثنائية اللغة عقبة هامة في التعليم الرسمي . إذ يدخل الأطفال المدرسة الابتدائية في سن السادسة من عمرهم وهم يجهلون تماماً اللغة العربية ، ويزيد من حدة المشكلة أن المدرسين الوافدين يجهلون تماماً اللغة السيوية ، وبذلك يصعب التفاهم والتواصل بين المدرسين والدارسين ، ويؤدي ذلك إلى هروب الكثير من التلاميذ بعيداً عن المدرسة والانصراف عن التعليم كلية .

خاتمة وتحصيات

قامت دراستنا للدور الاجتماعي لنظام التعليم في المجتمعات النائية على أساس المدخل البقائي الوظيفي مع الاهتمام بدراسة العناصر الثقافية العامة التي تؤثر أو تتأثر بالتعليم . ولما كانت هذه المجتمعات مختلفة ومتباعدة من حيث الظروف الطبيعية والنظم الاجتماعية والتركيب السكاني وتأثر ذلك بالأبعاد الثقافية السائدة في كل منها ، فقد استلزمت الدراسة اتباع درجة معينة من التجريد لإظهار المبادئ العامة التي يمكن اخضاعها للتحليل والمقارنة .

ولقد أظهرت الدراسة الأهمية المتزايدة للدور الذي يمكن أن يلعبه التعليم في المجتمعات ذات الطبيعة الخاصة سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع على سواء بالنسبة للفرد أصبح التعليم وسيلة هامة من وسائل الحراك الاجتماعي

وارتفاع السلم الاجتماعي للراق الأدنى من أفراد المجتمع وبذلك يحتلون مواكز اجتماعية لا تقل مكانة عن أفراد الطبقة العليا والتي كانت إلى عهد قريب تحكر الوظائف والأعمال المرقومه .

أما بالنسبة للمجتمع فقد تبين إلى أي حد يعد التعليم العامل الأساسي والمحرك الفعال في أحداث التغير الاجتماعي المطلوب لكل مجتمعاتنا المحلية . فالشعوب المتعلمة أقدر على التأثير في الواقع البيئي والاجتماعي والسكاني من الشعوب الأممية . وأكدت الدراسة على أن اهمال التعليم في المجتمعات النائية جعل سكانها يعتمدون على الطبقة المتعلمة الوافدة من مناطق وادي النيل ، هذا بالإضافة إلى أن عدم توفر الخدمات التعليمية قد جعل بعض سكان ينزعون إلى المدن حيث فرص التعليم متاحة لكل المراحل ، مما أدى إلى التخلخل السكاني الواضح في المجتمعات النائية وتناقص أعداد السكان بصفة مستمرة ، رغم الزيادة الهائلة التي طرأت على عدد سكان الجمهورية .

ولقد تبين بوضوح أن خطط مشروعات التنمية الاجتماعية ومنها التعليم لأبد أن تقوم على معرفة تامة وإدراك كامل بالنظم الاجتماعية السائدة ، ولن تتحقق هذه الغاية إلا من خلال الدراسة العلمية الجادة التي تأخذ في الاعتبار ظروف وأوضاع السكان في المجتمع .

ورغم الظروف الطبيعية القاسية التي توجد في هذه البيانات ، فإنه من الممكن تطوير التعليم وتحديثه باستخدام مداخل ومناهج تعليمية تتفق مع الظروف العامة التي يعيشها الناس في تلك المجتمعات النائية .

وعلى ضوء الظروف المميزة للمجتمعات التي شملها البحث ، يمكن التوصل إلى التوصيات والعمليات الآتية :

١ - الحاجة الماسة لنشر التعليم بين جميع المواطنين ، كطلب قوى والنظر إليه كعامل أساسى من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

٢ - أتباع سياسة تعليمية معينة تتفق وظروف السكان البدو المنتشرين في الصحراء ، ويمكن أن يتم ذلك عن طريقين :

أ – التوسيع في إنشاء المدارس ذات الفصل الواحد ، أو الفصول ذات المستويات التعليمية المختلفة في مناطق تجمع البدو ، و توفير العدد الكافي من المدرسين المدربين على هذا النوع من التعليم .

ب – اقامة مدارس داخلية في المدن الكبرى للمحافظات النائية كمدينة العريش أو مرسى مطروح ليتحقق بها أبناء البدو ، مع توفر الاحتياجات والامكانيات الازمة التي تمكنتهم من الأستمرار في التعليم بجميع مراحله .

٣ – ضرورة التوسيع الأفقي والرأسي للتعليم الفني بأنواعه المختلفة (صناعي – تجاري – زراعي) وبخاصة في المحافظات التي تفتقر إلى المدارس والمعاهد الفنية مثل جنوب سيناء والبحر الأحمر والواadi الجديد ومطروح والواحات .

٤ – ادخال نوعيات جديدة وغير تقليدية من التعليم في المجتمعات النائية مثل المدرسة الشاملة ، والمدارس الفنية المستحدثة مثل الفندقه والسياحة وصيد الأسماك والمعاهد البحرية في المحافظات الساحلية . حتى يواكب التعليم الواقع الاجتماعي المعاش ويتوافق مع النهضة العمرانية الجديدة التي بدأت تشهدها هذه المحافظات في الوقت الحاضر .

٥ – الاسراع بوضع خطة تعليمية متكاملة تهدف إلى توفير أعضاء هيئة التدريس للمدارس الفنية لسد العجز الموجود حالياً ومواجهة التوسيع المرتقب لهذا النوع من التعليم في المستقبل ، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق تطوير معاهد المعلمين القائمة مع اضافة شعب جديدة وتخصيص حواجز مجازية لتشجيع الالتحاق بهذه المدارس .

٦ – وضع مقررات ومناهج ونظم تعليمية لا مركزية تتفق مع الظروف البيئية والاجتماعية والسكانية في المجتمعات النائية ، وربط المدرسة باحتياجات المجتمع المحلي حتى تقوم المدرسة بنشاط أكبر في خدمة المجتمع .

٧ - الأهمام بإعداد المعلم وهو حجر الزاوية في العملية التعليمية كلها، واستمرار تدريبه وتوفير التسهيلات التي تمكنه من أداء دوره في المجتمع على وجه أكمل.

٨ - العمل على إزالة المعوقات وحل المشكلات الاجتماعية التي تعرّض تعليم البنات ويمكن للأجهزة التنفيذية والشعبية أن تقوم بدور فعال في هذا المجال عن طريق الرقابة والتوعية والتوجيه.

٩ - شمول المناطق النائية بمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى تؤدي عوامل التغيير الاجتماعي دورها في إحداث التغيرات الجذرية في نظم المجتمع ولકى يصبح للتعليم جدوى اقتصادية واجتماعية يسعى إليها السكان.

أولاً: بيانات المدارس والفصول والتلاءم في المناطق ذات الطبيعة الخاصة

المراجع والتعليقات

١ - المناطق النائية أو المبنزلة توجد في المحافظات التي يطلق عليها الجهاز المركزي للتربية العامة والإحصاء (محافظات الحدود) وعدد سكانها طبقاً لEnumeration ١٩٧٦ هو ٢٣٥٧٥٨ نسمة .

٢ - عندما شرعت وزارة التربية في انتهاج استراتيجية تعليمية جذرية لتطوير وتحديث التعليم في مصر ، شكلت ١٣ لجنة مختلفة للقيام بهذا العمل القوى الهام وكان للباحث شرف الأشراف في لجنة برنامج التهوض بالتعليم في المناطق ذات الطبيعة الخاصة . وقد شكلت اللجنة بقرار من السيد الدكتور وزير التربية والتعليم من أعضاء يمثلون تخصصات مختلفة تشمل أساتذة وخبراء في التربية والتعليم والجغرافيا والسكان والأنثropolوجيا الاجتماعية والاسكان برئاسة السيد وكيل وزارة التربية ومستشار التعليم بمحافظة الجيزة . ويعرض هذا البحث لأهم ما جاء في هذه الدراسة والنتائج والتوصيات التي أسمى بها الباحث وحده في المجال الاجتماعي .

٣ - لمزيد من التفاصيل عن مفهوم الوظيفية والبناء الاجتماعي في العلوم الاجتماعية يمكن الرجوع إلى المصادر التالية :

Radcliffe Brown, A.R : Method in social Anthropology O.U.P. 1958.
Evans-Pritchard, E.E. : The Nuer : A description Evans-Pritchard, of
the Modes of livelihood and political Institutions of anilotic
People, O.U.P. 1950.

Evans-Pritchard, : Social Anthropology, Cohen & West London 1951.

٤ - أحمد أبو زيد : البناء الاجتماعي (مدخل لدراسة المجتمع)
الجزء الأول - المفاهيمات - الطبعة الثالثة المحيطة
المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٦٧ .
صفحة ٨٩ .

Merrill, Francise : Society and Culture (2 edi), Prentice-Hall, N.J.,
1957 P.330.

٦ - تشير نتائج تعداد السكان والاسكان لعام ١٩٧٦ لسكان محافظات الحدود - مقارنة لسكان الجمهورية وهي ٠,٦٤٪ بينما كانت هذه النسبة في تعداد ١٩٦٦ ١,١٧٪ داماً في تعداد عام ١٩٦٠ فهي ١,١٩٪ أي أن سكان محافظات الحدود في تناقص مستمر رغم زيادة معدل السكان على مستوى الجمهورية وهذا مؤشر خطير .

٧ - قارن جدول رقم (١) ومنه يتضح أن عدد طلاب دور المعلمين والمعلمات بمحافظة الوادى الجديد وهى التي تضم الواحات الخارجية والواحات الداخلية والقرافرة هم ٩٨١ طالباً وهو يبلغ ضعف طلاب دور المعلمين والمعلمات بمطروح ، كما يبلغ ثلاثة أضعاف طلاب شمال سيناء والبحر الأحمر والواحات البحريه .

٨ - يعني مفهوم المدرسة الشاملة أن تستوعب المدرسة كل التلاميذ بدون تمييز وبذلك تقضى على طبقية التعليم التي تمارسها كثير من النظم التعليمية كالتفرقة بين التعليم العام والتعليم الفنى بأنواعه . كما تتضمن فكرة الشمول المقررات والمناهج الدراسية المتنوعة والاكاديمية والعلمية والمهنية أو الحرفة لمزيد من التفاصيل عن المدرسة الشاملة أرجع إلى

محمد منير مرسي : دراسات في التربية المعاصرة - دار النهضة العربية - الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٧٧
صفحات من ١٥٢ - ١٩٠ .

**THE SOCIAL ROLE OF EDUCATION IN REMOTE SOCIETIES
“AN ANTHROPOLOGICAL FIELD WORK STUDY”**

BY Dr. TAWLIK EL-HOUSSIENY ABDO.

The objective of this study is to draw attention to the importance of developing education in remote societies. It also aims at defining the social role that could be played by education to upgrade and to develop these societies.

The study includes the communities located in six governorates namely : Southern Sinai, Northern Sinai, the New Valley (Kharga and Dakhla Oases), Red Sea, Matrouh (Siwa Oasis) and Giza (Bahrila Oasis).

As it is known, the educational institution has basic functions that are related to the other social institutions, and because the communities included in this study are varied, our analysis of social institutions and their relation to education will be investigated through the study of three major areas :

1. Environmental conditions : which constitute A major obstacle that hinders the spread of education. Moreover, they create difficulties for the people to earn their living.

2. Various Social institutions prevail in remote communities are different, tribal system does not feel that education of children could provide positive results, while non-tribal systems encourage the education of both sexes.

The relationship between education and social institutions could be seen through the study of social problems, such as early marriage, polygamy, and negligence of the education of girls.

3. Population in remote communities is divided into nomadic beduins and urban inhabitants.

Urbans are settled in villages and towns where the opportunities of education are available and where people care much about the educa-

tion of their children, while bedouins suffer too much from different living conditions that do not provide them with their educational requirements.

This paper provides recommendations and results that have been based on the study of the mentioned above communities and also shows the important social role that could be played by education to develop remote societies.

Besides, the study has proved the urgency for establishing a new educational policy that takes place into consideration the conditions of remote communities that require appropriate approaches. educational.